

القمة الفرنسية - الألمانية تفشل في التوافق على الضريبة العالمية

بأريسل - عمان تزارت

خلافًا لما كان متوقعاً، لم تؤدّ القمة الفرنسية - الألمانية، التي جمعت، أمس، في برلين الرئيس نيكولا ساركوزي والمستشارة أنجيلا ميركل، إلى أي قرار ملموس في ما يتعلق بسن ضريبة عالمية على المبادلات المالية في البورصة. واكتفت المستشارة الألمانية بـ«إعلان نيات» قالت فيه إنها توافق ساركوزي على ضرورة أن تبادر المجموعة الأوروبية إلى تفعيل ضريبة من هذا النوع، لكي تشجع بقية القوى الاقتصادية العالمية على تعميمها، لتشمل لاحقاً مختلف البورصات العالمية. لكن ميركل استدركت بأنها طلبت من الرئيس الفرنسي التريث إلى غاية انعقاد القمة الأوروبية، في شهر آذار المقبل، من أجل إشراك مختلف الأطراف الأوروبية في هذا المسعى. وتابعت المستشارة الألمانية إن إنجاح هذه الضريبة مرتبط بإقناع أكبر عدد ممكن من الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي (27 دولة) أو التي تعمل بالعملة الأوروبية الموحدة «اليورو» (17 دولة) بالانضمام إليها.

تجدد الإشارة إلى أن فكرة سن ضريبة عالمية على مبادلات البورصة كان قد طرحها عام 1972 عالم الاقتصاد البريطاني الحائز جائزة «نوبل»، جيمس توبين. وعادت فكرة هذه الضريبة إلى الواجهة بقوة، مطلع التسعينيات، في ظل مد العولمة. ولم يعد الهدف من الضريبة على المعاملات

ميركل طلبت من ساركوزي التريث في طرح سن الضريبة العالمية بانتظار انعقاد القمة الأوروبية (جوناس إيسيل - أ ف ب)

الفكرة، إثر تفجر الأزمة المالية العالمية، قبل ثلاث سنوات، وسعى من خلال قمم مجموعة الثماني، ثم مجموعة العشرين لاحقاً، إلى إقناع القوى الاقتصادية الكبرى بضرورة سن ضريبة عالمية من هذا النوع، ضمن ما سماه مساعي «أنسنة الرأسمالية». لكن الإجماع الظاهري على تأييد هذه المبادرة، من قبل القوى الاقتصادية الغربية، لم يتجاوز حدود إعلان النيات.



ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي الفرنسي، يواجه الرئيس الفرنسي انتقادات شديدة من قبل المعارضة اليسارية، التي تذكر باستمرار أن عودته الاقتصادية ظلت مجرد حبر على ورق، وخاصةً في ما يتعلق بـ«أنسنة الرأسمالية».

واشتدت هذه الانتقادات أكثر، مع افتتاح الحملة الانتخابية الفرنسية رسمياً، في الأسبوع الماضي. لذا، قرّر ساركوزي وضع المجموعة الأوروبية أمام الأمر الواقع. وصرّح يوم الجمعة الماضي، قبل يومين من القمة الفرنسية - الألمانية، التي جرت أمس، بأنه يعزّم إدراج الضريبة على المبادلات المالية على نحو أحادي في قانون المالية التكميلي الفرنسي، الذي سيُقرّ في نهاية الشهر الجاري، إن لم يجد التجاوب المطلوب من ألمانيا وبقية الدول الأوروبية، الشيء الذي دفع المستشارة الألمانية إلى إبداء بعض المرونة، من خلال إعلان دعمها المبدئي لمبادرة الرئيس الفرنسي، مع المطالبة في الوقت ذاته بالتريث إلى غاية انعقاد القمة الأوروبية.

ويستبعد الخبراء أن تخرج القمة الأوروبية بأي قرار ملموس في هذا الشأن، لأن القرارات في المجموعة الأوروبية تتخذ بالإجماع، وخصوصاً أن مشروع الضريبة العالمية في الاتحاد الأوروبي يصطدم بمعارضة بريطانيا. أما في مجموعة دول العملة الأوروبية الموحدة، فإن السويد وإيرلندا تعارضان المبادرة.

عربيات دوليات

منفذو عملية إيلات من بدو سيناء

بعد أكثر من 4 أشهر، ذكرت صحيفة «جيروراليم بوست» الإسرائيلية، أمس، أن الجيش خلص إلى أن جميع منفذي عملية إيلات، في آب الماضي، هم من بدو سيناء. ولغقت إلى أن «ما يحير الأجهزة الأمنية هو الإجابة عن سؤال: لماذا يشارك البدو في مثل هذا الهجوم ضد إسرائيل بالنيابة عن الفلسطينيين في غزة»، مضيئةً أن هذا السؤال هو قيد العرض والبحث والدراسة في أوساط الجيش، منطلقين من محاولة تحديد مصلحة البدو في القيام بمثل هذا العمل الذي يوزطهم مع الجيش الإسرائيلي. (الأخبار)

قراصنة إسرائيل يعدّون هجوماً على السعودية

رداً على الهجوم الافتراضي الذي شنّه سعوديون قبل أيام، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرונوت»، أمس، أن قراصنة إسرائيليين قرّروا شنّ عملية اقتحام ضدّ السعودية. وأضافت أن هذه المجموعة قرّرت الرد على أي هجوم على إسرائيل في هذا المجال، وأنه في حال تنفيذ العملية ستنتشر المجموعة تفاصيل المنفذ الكاملة، والتفاصيل الشخصية لأبناء عائلته، وأنها في هذه المرحلة لن تنشر التفاصيل لتجنّب الكشف عن تفاصيل البطاقات المسرّبة. وقالت الصحيفة إنه «في حال استمرار عملية التسرّب، فإن ذلك سيؤدّي إلى مسّ خطير بخصوصية المواطنين في الدول العربية، تتضمن كشف تفاصيلهم الشخصية واستخدامها لإنشاء هويات مزدوجة في شبكات خفية». (الأخبار)

رئيس كتلة «الليكود» زوّد متطرّف في اليمين بمعلومات



كشفت لائحة الاتهام التي قُدمت ضدّ 5 من ناشطي اليمين الإسرائيلي، أمس، عن أنّ رئيس الائتلاف وكتلة «الليكود» البرلمانية، زئيف ألكين (الصورة)، إضافة إلى العشرات من الضباط والجنود في الجيش، يمثلون مصادر استند إليها هؤلاء في جمع المعلومات عن استعدادات الجيش والشرطة لإخلاء البؤر الاستيطانية، إضافة إلى القيام بما يسمّى عمليات «جباية الثمن»، هذا مع الإشارة إلى أن ألكين يشغل أيضاً مناصب مهمة أخرى، فهو عضو لجنة الخارجية والأمن، ورئيس ما يسمّى «اللجنة الثانوية لشؤون الضفة الغربية». (الأخبار)

«التحديات الاستراتيجية» تزيد ميزانية الحرب الإسرائيلية

التحديات الاستراتيجية لإسرائيل ترجّح زيادة الميزانية الأمنية لا تقلصها، سواء لمواجهة صواريخ حزب الله وحماس أو لحماية منشآتها الغازية في عرض المتوسط



جنود إسرائيليون على حاجز في الضفة الغربية (أحمد غرابلي - أ ف ب)

تلك أيبب تزيد موازنة الدفاع بنحو 700 مليون دولار

وأضافت «هارتس» إن القرار استقر على إسناد مهمة الحماية إلى وحدة النخبة في سلاح البحرية الإسرائيلي، «الشبيبت 13»، على أن لا يشمل ذلك حصراً حقول الغاز التي تجري عمليات التنقيب فيها، وهي «نمار ولفيتان ويم تيفيس»، بل أيضاً كل موقع جديد ونقلت الصحيفة عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها إن «هذا القرار سيلقي على كاهل سلاح البحرية أعباء إضافية، إذ يستلزم من القطع الحربية الإبحار الدائم بين هذه الحقول ومسافات طويلة نسبياً»، مشيرة إلى أن «التوقعات تشير إلى أن هذه المنصات ستكون فريسة سهلة خلال الحرب، ومن المتوقع أن تستهدف بصواريخ، بينها صواريخ ياخونت التي وصلت أخيراً إلى سوريا، إضافة إلى سيناريوات أخرى، مثل طائرات مفخخة قد تقترب من المنصات وتضربها أو تنفجر فيها».

ووصفت المصادر الإسرائيلية القرار بـ«الاستراتيجي»، ويتعلق بالحفاظ على تأمين تدفق الطاقة لإسرائيل، وعدم حدوث أي هزات مقبلة في هذا القطاع، رغم التقدير بأن الكلفة ستكون عالية جداً». وبحسب المصادر، فإن «موضوع المياه الاقتصادية يضاعف مساحة إسرائيل ثلاث مرات، لكنه في الوقت نفسه يثير تهديدات استراتيجية، إذ إن الإضرار بحقول الغاز هو تقريباً سيناريو رعب» بالنسبة إلى إسرائيل.

حوّلت الإسلام الراديكالي إلى عنصر مهيم في الشرق الأوسط. وهو ما يدفع القيادة الإسرائيلية إلى الاستعداد للسيناريوات الأسوأ في المدى الزمني القريب».

في هذا الوقت، ذكرت صحيفة «هارتس»، أمس، أن إسرائيل قررت إسناد مهمة حماية حقول الغاز وعمليات التنقيب إلى سلاح البحرية الإسرائيلية تحديداً، بعد نقاش وأخذ ورد إسرائيلي، في سابقة هي الأولى من نوعها، بعدما كان الميل لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يستقر على إسناد المهمة إلى سلاح الجو الإسرائيلي، وتحديد الطائرات من دون طيار، القادرة على التصوير والمراقبة وإطلاق الصواريخ عن بعد.

إسرائيل تسند مهمة حماية حقول الغاز إلى سلاح البحرية

يحيى دبوقة

على نقيض من توقعات الأشهر الماضية لجهة تقليص الميزانية الأمنية لمصلحة القطاعات الاجتماعية، قرّرت تل أبيب، أمس، زيادة ميزانيتها الأمنية بنحو ثلاثة مليارات شيكل (أي ما يوازي 700 مليون دولار)، انطلاقاً من الإجماع الإسرائيلي المتبلور، في أعقاب تغيير البيئة الاستراتيجية للدولة العبرية، وما تحمله من تهديدات لم تكن ملحوظة في السابق.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بعد التصديق على الزيادة، أمس، إنه «بالنظر إلى التحديات الكثيرة والتهديدات المحيطة بنا، فإنه سيكون من الخطأ، بل وخطأ كبير، أن نقلص ميزانية الدفاع»، لافتاً إلى أن بعض الأموال سيتم توفيرها من خلال ضبط نفقات حكومية أخرى. أما وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، فأشار إلى أن «الميزانية تقلصت بشكل حاد وروتيني على مر السنين»، موضحاً أنه في عام 1986 كانت ميزانية الدفاع تمثل 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النسبة للعام الماضي بلغت نحو ستة في المئة فقط». وأضاف إن «من شأن تقليص الإنفاق المالي الأمني أن يشكل خطراً على الجيش في كل ما يتعلق بالقدرات والتدريب والاستعداد العسكري، لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا».

وفي تفصيل التهديدات، أشارت صحيفة «يديعوت أحرונوت»، أمس، إلى أن «السبب يرجع إلى ما أجمع عليه رئيس الوزراء وجميع وزرائه، فضلاً عن أعضاء الكنيست، وجزء بارز من الجهات الأكاديمية وكبار رجال الاقتصاد بأن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل تدهور في السنة الماضية، سواء لجهة تزايد تهديد الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية من سوريا ولبنان وغزة من الناحيتين الكمية والنوعية، أو التزود بمئات الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ المضادة للطائرات المتطورة في القطاعين». وبحسب «يديعوت»، فإن «الانتفاضة الشعبية في العالم العربي